

فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المقاول: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي

The Effectiveness of Registered Security Interests vis-à-vis Insolvency Proceedings: An Analytical Study under Moroccan Law

الباحث: عبد العالي الزنافري

طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة

ملخص:

تثير العلاقة بين الضمانات العينية ومساطر صعوبات المقاول إشكالات قانونية وعملية دقيقة، خاصة فيما يتعلق بمدى فعالية الضمانات العينية المقيدة بعد صدور حكم فتح المسطرة. وتهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر تقييد الضمانات العينية على قابليتها للاحتجاج، وحدود الحماية التي يوفرها التقييد للدائنين أصحاب الضمانات العينية في مواجهة مساطر صعوبات المقاول، كما تروم الدراسة الوقوف على مدى اختلاف فعالية الضمانات العينية التقليدية عن الضمانات الحديثة القائمة على شرط الاحتفاظ بالملكية، ومدى قدرة المشرع المغربي على توفير التوازن بين حماية الدائنين وضمان استمرارية المقاول. واعتمدت الدراسة على تحليل المقتضيات القانونية والاجتهادات القضائية، مع الاستئناس ببعض التشريعات المقارنة، ولا سيما القانون الفرنسي والمصري وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، وذلك بهدف استجلاء حدود الحماية المقررة للضمانات العينية واقتراح سبل تعزيز الأمن القانوني واستقرار المعاملات الائتمانية. الكلمات المفتاحية: الضمانات العينية التقليدية - الضمانات العينية الحديثة - مساطر صعوبات المقاول - تقييد الضمانات - شرط الاحتفاظ بالملكية.

Abstract

The relationship between security interests and insolvency proceedings raises complex legal and practical issues, particularly with regard to the effectiveness of registered security interests following the issuance of a judgment opening insolvency proceedings.

This study examines the impact of the registration of security interests on their enforceability and the extent of protection afforded by registration to secured creditors in the context of insolvency proceedings. It also seeks to determine whether the effectiveness of traditional security interests differs from that of security arrangements based on retention of title, and to assess the extent to which Moroccan legislation succeeds in striking a balance between protecting creditors and ensuring the continuity of the enterprise.

The study is based on an analysis of legal provisions and judicial decisions, with reference to certain comparative legal systems, particularly French and Egyptian law and the UNCITRAL Model Law on Secured Transactions, with a view to determining the scope of protection afforded to security interests and proposing means of strengthening legal certainty and the stability of credit transactions.

Keywords: Traditional security interests – Modern security interests – Insolvency proceedings – Registration of security interests – Retention of title clause.

مقدمة:

يعتبر الائتمان 1012 من بين أهم وسائل الحصول على التمويل، حيث يصعب إنجاز المشاريع الاستثمارية بدون ائتمان يضمن تمويلها، فهو بذلك أصبح ضرورة لإنجاز جل المشاريع التي تتطلب رأس مال مهم، نظرا لضعف القدرة الذاتية للأفراد، بل والشركات، على تمويل هذه المشاريع 1013.

ويتطلب الحصول على هذا الائتمان توفر نوع من الثقة، والتي بدورها تتطلب توفير ضمانات تمنح الأمان للمقرض أو الدائن وتوفر اطمئنانه إلى تنفيذ المدين لالتزامه واستيفائه لحقه في الموعد المتفق عليه، وإلا فهي تحميه من مخاطر عدم الأداء.

وقلة من التشريعات هي التي عرّفت الضمانات، ومنها قانون OHADA 1014 الموحد بشأن تنظيم الضمانات الذي عرفها في مادته الأولى بأنها "التنازل لصالح الدائن المستفيد من مال أو مجموعة من الأموال أو ذمة مالية من أجل ضمان تنفيذ الالتزام أو مجموعة من الالتزامات، بغض النظر عن الطبيعة القانونية لهذه الأموال، سواء كانت حالية أو مستقبلية، محددة أو غير محددة، مشروطة أو غير مشروطة، ثابتة أو متغيرة".

وجرى تصنيف هذه الضمانات إلى ضمانات شخصية وأخرى عينية، وتبقى هذه الأخيرة-الضمانات العينية-الأوسع انتشارا والأكثر توفيراً للحماية والثقة في المعاملات الائتمانية، حيث إن الضمان العام لم يعد كافيا لتوفير الثقة المطلوبة لمنح الائتمان، فإذا كانت أموال المدين ضمان عام لدائنيه فإنه عند التنفيذ على هذه الأموال يتم توزيع ثمنها عليهم بنسبة دين كل واحد منهم مادام لا توجد أسباب قانونية للأولوية 1015، ولهذا أصبحت مختلف مؤسسات الائتمان وغيرها من جهات التمويل تسعى لتحصل من المدين على سبب من أسباب الأولوية والمتمثلة خاصة في الضمانات العينية 1016، لتضمن لنفسها رتبة متقدمة وأفضلية عن غيرها من الدائنين.

ونتيجة لذلك أصبح الحصول على التمويل مشروط بتوفر المقاولات على ضمانات عينية 1017، أي أصبحت المقاولات مطالبة بالتوفر على عقارات أو منقولات، نظرا لما توفره من ائتمان لقيمتها المالية وإمكانية التنفيذ عليها وسهولة تتبعها.

1012: الائتمان حسب المادة 3 من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها هو "... كل تصرف، بعوض، يقوم بمقتضاه شخص من الأشخاص

- بوضع أموال أو الالتزام بوضعها رهن تصرف شخص آخر يكون ملزما بإرجاعها؛

- "أو الالتزام لمصلحة شخص آخر، عن طريق التوقيع، في شكل ضمان احتياطي أو كفالة أو أي ضمان آخر

ظهير شريف رقم 1.14.193 صادر في فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6328 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1436 (22 يناير 2015)، ص 462

1013، من مصادر تمويل المقاولات، بينما تشكل الديون المالية والديون التجارية على التوالي 15.9% و 19.4% من مصادر تمويل المقاولات فالأموال الذاتية لا تتعدى نسبة 26.3%

وبذلك تظل نسبة تمويل المقاولات بأموالها الذاتية بالمغرب منخفضة جدا مقارنة مع بعض الدول الأوروبية كإسبانيا التي تصل نسبة تمويل المقاولات بالأموال الذاتية فيها إلى 49.2%

والبرتغال التي تصل فيها هذه النسبة إلى 41.3% وفرنسا التي تشكل فيها هذه النسبة 37.1%، ومن ذلك يظهر ضعف اعتماد المقاولات وخاصة بالمغرب على التمويل الذاتي

إحصائيات منشورة في التقرير السنوي الصادر عن المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة لسنة 2021-2022، الصادر سنة 2023، ص 75 و 76، والمنشور-

تم الاطلاع عليه بتاريخ 01/07/2026 على الساعة 22:00: <https://omtpme.ma/ar/> في موقع المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على الرابط التالي

1014 أو "منظمة تنسيق قانون الأعمال" ORGANISATION POUR L'HARMONISATION EN AFRIQUE DE DROIT DES AFFAIRES " هي اختصار لتسمية OHADA

الافريقية " وهي منظمة أنشئت بموجب معاهدة بورت لويس المؤرخة في 17 أكتوبر 1993، وهدفها تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا في محاولة لتحقيق التكامل القانوني بين الدول

الأعضاء وتوحيد القواعد القانونية بينها، وتظم 17 دولة إفريقية لكن المغرب ليس من بينها، وقامت هذه المنظمة بإصدار مجموعة من التشريعات الموحدة بين دولها الأعضاء، ومنها

القانون الموحد بشأن الضمانات المؤرخ في 15 دجنبر 2010

<https://www.ohada.com/>؛ لمزيد من التفاصيل حول هذه المنظمة أو للاطلاع على القوانين الصادرة عنها، يمكن مراجعة الرابط التالي

1015 ينص الفصل 1241 من ظهير الالتزامات والعقود على أنه "أموال المدين ضمان عام لدائنيه، ويوزع ثمنها عليهم بنسبة دين كل واحد منهم مالم توجد بينهم أسباب قانونية

للأولوية

1016. جاء في الفصل 1242 من ظهير الالتزامات والعقود بأنه "الأسباب القانونية للأولوية هي الامتيازات والرهن وحق الحبس

1017، من أسباب رفض البنوك منح القروض، وبشكل ضعف الثقة في المقاولات 20% من حالات رفض منح القروض %فحسب تقارير وطنية يشكل عدم كفاية الضمانات نسبة 52

==يمكن المراجعة في هذا الشأن

<https://hpc.ma/>: البحث الوطني حول المقاولات الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019، ص 20، منشور بموقع المندوبية السامية للتخطيط على الرابط التالي==

تم الاطلاع عليه بتاريخ 03/07/2026 على الساعة 16:00

وعرّف المشرع المغربي الضمانات العينية أو الحقوق العينية التبعية بأنها "...الحق الذي لا يقوم بذاته، وإنما يستند في قيامه على وجود حق شخصي، ويكون ضمانا للوفاء به..."¹⁰¹⁸، بينما عرفها المشرع الفرنسي بكونها "...هي تخصيص مال أو مجموعة من الأموال حاضرة أو مستقبلية، للأداء بالأسبقية أو بالتفرد للدائن"¹⁰¹⁹.

ونظرا للآثار المهمة التي ترتبها الضمانات العينية، سواء بتقريرها حق الأولوية للدائن صاحب الضمانة على أموال المدين أو تخويلها له حق التنفيذ على أموال المدين ولو بيد الغير، ونظرا لارتباطها بعدة حقوق ومصالح متعارضة لعدة جهات بدءاً من الأطراف وصولاً للغير، اشترط المشرع للاحتجاج بهذه الضمانات أن يتم شهرها، أي تم ربط الاستفادة من امتيازات هذه الضمانات العينية بضرورة شهرها.

وتبقى أهم وسائل الشهر والمعتمدة في شهر الضمانات العينية، وخاصة منها ما يتطلب الخروج من حيازة المدين، هي التقييد، حيث نظم المشرع المغربي مختلف قواعد وضوابط تقييد الضمانات العينية والتي تختلف بحسب السجل الذي تقيّد به كل ضمانة، حيث إن قواعد وشكليات وإجراءات تقييد الضمانات العينية العقارية بالسجلات العقارية تختلف عن قواعد تقييد بعض الضمانات العينية المنقولة في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة والتي تختلف أيضاً عن قواعد التقييد بسجلات رهن السفن والطائرات والسيارات ذات محرك وكذا سجلات تقييد رهن حقوق الملكية الصناعية وغيرها من السجلات المحدثة لنفس الغاية.

وقواعد التقييد المذكورة أعلاه، وإذا ما كان المستفيد من التقييد مقاولة تعاني من صعوبات، فإنها تتأثر عند صدور حكم فتح مساطر صعوبات المقاول، حيث إن القانون رقم 17.73 والمتعلق بمساطر صعوبات المقاول¹⁰²⁰ تضمن مجموعة من القواعد والتي تخرج عن العادة في سبيل تحقيق نوع من التوازن بين حماية الدائنين وضمان استمرارية المقاول، فتاريخ تقييد الضمانة العينية، والذي قد يكون قبل صدور حكم فتح المسطرة أو بعده أو خلال فترة الرتبة، له تأثير جد مهم على فعالية هذه الضمانة خلال هذه المرحلة من حياة المقاول فإلى أي حد حافظ المشرع المغربي على فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة آثار فتح مساطر صعوبات المقاول، بما يحقق التوازن بين حماية الدائنين وضمان استمرارية المقاول؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التي تتطلب الإجابة عنها، ومن بينها:

- ما هو أثر تاريخ تقييد الضمانات العينية على الاحتجاج بها عند فتح مساطر صعوبات المقاول؟
- ما حدود الحماية التي يوفرها التقييد للدائنين أصحاب الضمانات العينية بعد صدور حكم فتح المسطرة؟
- هل تختلف فعالية الضمانات العينية التقليدية عن الضمانات القائمة على شرط الاحتفاظ بالملكية في مواجهة مساطر صعوبات المقاول؟

وللإجابة عن الإشكالية أعلاه والتساؤلات المتفرعة عنها سيتم تناول هذا المقال في محورين، يخصص الأول لضرورة تقييد الضمانات العينية قبل تاريخ صدور حكم فتح المسطرة الجماعية (المحور الأول) ويخصص الثاني لحجية الضمانات المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المقاول (المحور الثاني).

المحور الأول: ضرورة تقييد الضمانة العينية قبل تاريخ صدور حكم فتح مساطر صعوبات المقاول

يبقى من أكبر مخاوف أي دائن الحكم على مدينه بفتح مساطر صعوبات المقاول، نظرا لما لذلك من آثار سلبية على ضماناته الناشئة قبل صدور هذا الحكم.

1018، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، المادة 10 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الجريدة الرسمية عدد 5998 بتاريخ 27 ذو الحجة 1432 (24 نوفمبر 2011)، ص 5587

1019:تنص المادة 2323 من القانون المدني الفرنسي على ما يلي

« La sûreté réelle est l'affectation d'un bien ou d'un ensemble de biens, présents ou futurs, au paiement préférentiel ou exclusif du créancier ».

1020. الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.26 بتاريخ 2 شعبان 1439 (19 أبريل 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6667 بتاريخ 6 شعبان 1439 (23 أبريل 2018)، ص 2345

حيث يتم مواجهته بوقف المتابعات الفردية والمنع من أداء الديون السابقة للحكم بفتح المسطرة، وما يزيد موقفه ضعفا هو امتياز الامتياز 1021 الذي يتم منحه للدائنين الناشئة ديونهم بعد حكم فتح المسطرة ولو دون توفرهم على ضمانات، فما دور التقييد في حماية الدائنين أصحاب الضمانات في هذه المرحلة من حياة المقاول المديونة؟

أول ما يجب الإشارة إليه، هو أنه بعد صدور حكم فتح مسطرة المعالجة لا يعتد إلا بالضمانات التي تم تقييدها قبل صدور الحكم بفتح المسطرة 1022، على اعتبار أنه من جهة أولى وحسب المادة 699 من مدونة التجارة لا يمكن تقييد الرهون الرسمية ولا الرهن ولا الامتياز بعد الحكم بفتح المسطرة 1023، ومن جهة ثانية فبدون تقييد لا وجود للضمانة العقارية ولو بين الأطراف 1024، ولا يمكن مواجهة الغير بالضمانة المنقولة 1025، أي أنه لا قيمة للضمانة العينية بعد صدور حكم فتح المسطرة ما لم تكن مقيدة، نتيجة لمنع تقييدها بعد صدور الحكم ولعدم إنتاجها لأي أثر إذا لم تقيّد.

ويرى أحد الفقه 1026 أن الحكمة من منع تقييد الضمانات بعد حكم فتح مسطرة المعالجة هي أن هذا المنع يوفر حماية للدائنين الذين تعاملوا مع المدين دون الاطلاع على هذه الضمانات الغير مقيدة.

وهنا يثور التساؤل حول الضمانات التي نشأت قبل تاريخ التوقف عن الدفع، لكن تقييدها لم يتم إلا خلال فترة الرتبة 1027؟

1021 امتياز الامتياز هو مصطلح فقهي يدل على الأولوية الخاصة الممنوحة لبعض الديون الناشئة بعد فتح مسطرة صعوبات المقاول عندما تكون ضرورية لسير نشاط المقاول أو لإنجاز المسطرة. وهو ما تؤكد المادة 558 من مدونة التجارة بالنسبة للديون الناشئة في إطار مسطرة المصالحة، والمادة 565 بالنسبة للإنقاذ والمادة 590 بالنسبة للتسوية والفقرة الثانية من المادة 652 بالنسبة للتصفية

- عبد الرحيم شميعة، شرح أحكام نظام مساطر معالجة صعوبات المقاول في ضوء القانون رقم 73.17، مطبعة مكتبة سجلماصة مكناس، الطبعة الأولى 2018، ص 260-261.

1022 المقصود بالمسطرة في هذا الإطار كل من مسطرة الإنقاذ ومسطرة التسوية القضائية، والتصفية القضائية

1023 أو بعبارة أخرى إذا كان الرهن الرسمي أو الرهن أو الامتياز قد نشأ قبل الحكم بفتح مسطرة المعالجة ولكن الدائن المعني بالأمر لم يقيم بتقييده، فإنه يمنع عليه إجراء هذا التقييد بعد صدور الحكم مهما كانت طبيعة الدين المضمون بهذه الضمانة

-، محمد لفروحي، وضعية الدائنين في مساطر صعوبات المقاول، دراسة تحليلية نقدية في ضوء القانون المغربي والقانون المقارن، دراسات قانونية معمقة، العدد 3 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 2006، ص 65؛

- احمد شكري السباعي، الوسيط في مساطر الوقاية من الصعوبات التي تعترض المقاول ومسااطر معالجتها، الجزء الثالث، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، الطبعة الثانية 2009، ص 262

هذا المنع من التقييد يشمل الرهون والامتيازات الناشئة بعد الحكم بفتح المسطرة، عللا فالي، مساطر معالجة صعوبات المقاول، مطبعة الأمانة ويرى اتجاه آخر أن الرباط، الطبعة الرابعة 2025، ص 292

1024 وذلك تبعا لمبدأ الأثر الإنشائي للتقييد المعتمد في المجال العقاري، حسب الفصلين 66 و 67 من ظهير التحفيظ العقاري، لكن تستثنى الامتيازات العقارية من ذلك

1025 جاء في الفصل 1188 من ظهير الالتزامات والعقود بأنه "ينشأ الرهن الحيازي والرهن بدون حيازة كتابة في محرر رسمي أو عرفي"، وجاء في الفصل 1191 من نفس الظهير في "فقترته الثانية بأنه "يحتج بالرهن بدون حيازة في مواجهة الغير عن طريق التقييد في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة المحدث بموجب التشريع الجاري به العمل إذا فالرهون بدون حيازة تنعقد وتنشأ بمجرد إبرام العقد، لكن الاحتجاج بها اتجاه الغير لا يتم إلا بعد تقييدها في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة"==

وابتداء من تاريخ التقييد

وهذا ما تؤكد المواد 109 و 357 و 378 و 392-3 و 392-7 من مدونة التجارة، والتي تنظم على التوالي كل من تقييد رهن الأصل التجاري، ورهن أدوات ومعدات التجهيز ورهن المنتجات والمواد ورهن الديون ورهن الحسابات البنكية

ونفس المبدأ ينطبق على تقييد العمليات التي تدخل في حكم الضمانات المنقولة، حسب المادتين 529 و 440 من مدونة التجارة، والمنظمتين لحالة الديون المهنية على سبيل الضمان، والالتزام الإيجاري المنقول، وحسب الفصلين 195 مكرر و 21-618 المنظمين لحالة الحق أو الدين على سبيل الضمان، والبيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية إذا فالضمانات المنقولة والعمليات المعتمدة في حكمها تنتج أثرها بين الأطراف ابتداء من تاريخ إبرام العقد، لكن الاحتجاج بها اتجاه الغير لا يتم إلا بالتقييد في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة

1026 محمد لفروحي، وضعية الدائنين في مساطر صعوبات المقاول، دراسة تحليلية نقدية في ضوء القانون المغربي والقانون المقارن، مرجع سابق، ص 65

1027 تجدر الإشارة أنه عندما نتحدث عن فترة الرتبة فننتحدث عن مسطرتي التسوية والتصفية القضائيتين فقط، حيث استثنيت المادة 574 من مدونة التجارة مسطرة الإنقاذ من الخضوع للباب الحادي عشر من القسم السادس المنظم للرتبة، وهذا طبعا أمر منطقي لأنه في مسطرة الإنقاذ لا زلنا لا نتحدث عن التوقف عن الدفع

تعتبر فترة الرتبة 1028 من أشد الفترات التي تمر على المقاول وأكثرها حساسية وخطر على الدائن بل والمدين نفسه، لذلك تدخل المشرع وأقر ببطان بعض التصرفات المجرات خلال هذه الفترة، وهذا البطان إما أن يكون وجوبيا أو جوازيا، أي إما بقوة القانون أو بحكم المحكمة 1029، فهل النوع الأخير من هذا البطان-البطان الجوازي-يهم حتى الضمانات التي تم تقييدها خلال فترة الرتبة ولو تم تأسيسها قبل هذه الفترة؟

الجواب وحسب بعض الباحثين 1030 هو أن البطان الجوازي لا يطال إلا عملية تأسيس الضمانات التي تتم بعد تاريخ التوقف عن الدفع لكون هذه الضمانات تقع صحيحة ولو تم إشهارها خلال فترة الرتبة.

وطبعا المقصود هنا بالضمانات، وارتباطا بموضوع البطان الجوازي كل الضمانات مهما كانت طبيعتها 1031، والغالب أن المشرع في الكتاب الخامس من مدونة التجارة لا يميز بين الضمانات العقارية والمنقولة حيث يخضع كلاهما لنفس الأحكام، إلا في بعض الحالات الاستثنائية.

وتجدر الإشارة إلى أن قاعدة بطان الضمانات المؤسسة خلال فترة الرتبة يرد عليها استثناء، وهو المنصوص عليه في المادة 716 من مدونة التجارة، والتي تمنع القضاء من إبطال الضمانات مهما كانت طبيعتها والمؤسسة قبل أو بالتزامن مع نشوء الدين المضمون، ويرجع أحد الباحثين 1032 ذلك لكون هذه الضمانات والتي تنشأ مع الدين أو قبله لا تخفي أي محاباة لفائدة دائن آخر كما لا تخل بمبدأ المساواة.

إذا فقد تبين مما سبق أن الضمانات الناشئة قبل التوقف عن الدفع تعتبر صحيحة ولو لم يتم تقييدها إلا بعد التوقف عن الدفع، وتبين أيضا أنه بعد الحكم بفتح المسطرة لا يمكن تقييد أي ضمان، لكن ماذا لو تم تقييد الضمانات العينية بعد صدور الحكم بفتح المساطر الجماعية خرقا لهذا المنع القانوني؟

إن هذه المسألة كانت قبل صدور القانون رقم 73.17 المتعلق بمساطر صعوبات المقاول تثير عدة إشكالات، خاصة وأنه لم يكن يتم الإشارة للحكم بفتح المساطر الجماعية إلا بالسجل التجاري، مما كان يصعب معه على المحافظ التحقق والتثبت من أن المقاول طالبة تقييد الضمانة العقارية خاضعة للمساطر الجماعية، أي من وجود مانع قانوني من التقييد 1033، لكن المشرع تنبه لذلك بعد نسخ وتعويض الكتاب الخامس من مدونة التجارة، حيث جاء في الفقرة الثالثة من المادة 584 من نفس المدونة أنه "تجب الإشارة إلى الحكم بسجلات المحافظة على الأملاك العقارية أو بالسجلات الخاصة بتسجيل السفن والطائرات أو غيرها من السجلات المعدة لنفس الغاية حسب الحالة".

فهذه المادة أعلاه جاءت بمقتضى تقديمي حينما نصت على عبارة "...غيرها من السجلات المعدة لنفس الغاية..."، وذلك على اعتبار أنه مستقبلا قد تظهر سجلات أخرى لها نفس غاية السجلات المذكورة في المادة أعلاه وهي إشهار الضمانات، وهو ما تحقق فعلا بصدر القانون 21.18 وإحداثه للسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، حيث وبموجب المادة 584 من مدونة

1028. "جاء في المادة 712 من مدونة التجارة "تبتدئ فترة الرتبة من تاريخ التوقف عن الدفع ولغاية حكم فتح المسطرة، تضاف إليها مدة سابقة على التوقف بالنسبة لبعض العقود الحسين حدادي، آمال العثماني، وضعية الضمانات المنقولة في مساطر صعوبات المقاول، مجلة المهن القانونية والقضائية، سلسلة قانون الأعمال والممارسة القضائية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2023، الطبعة الأولى، ص 224، 15/16.

1030==ومن بينهم نجد

- عادل فخوري، تأثير مساطر صعوبات المقاول على الضمانات البنكية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم== القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، الموسم الجامعي 2010/2011، ص 29؛

، بلال الشيوحة، تأثير مساطر صعوبات المقاول على نظام الضمانات في ضوء مستجدات القانون 73.17، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة عبد المالك السعدي- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان، الموسم الجامعي 2019/2020، ص 61

1031. امحمد لفروحي، صعوبات المقاول والمساطر القضائية الكفيلة بمعالجتها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، فبراير 2000، الطبعة الأولى، ص 350

1032 عبد العزيز مرشيد، الضمانات المنقولة والتجديدات الطارئة عليها وفق القانون 21.18، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، الموسم الجامعي 2020/2021، ص 117

1033: للتوسع في الإشكالات التي كان يثيرها تقييد الضمانات بعد صدور حكم فتح مساطر المعالجة، وذلك قبل صدور القانون رقم 73.17 السالف الإشارة إليه، يمكن مراجعة عادل فخوري، تأثير مساطر صعوبات المقاول على الضمانات البنكية، مرجع سابق، ص من 57 إلى ص 61-

التجارة فلا بد إذا من الإشارة في هذا السجل لحكم فتح المساطر الجماعية، لكن وللأسف لم يتم تفعيل ذلك عمليا فالبوابة الإلكترونية لهذا السجل لا تخول هذه الإمكانية.

والسؤال الذي يثار في هذا الإطار هو هل يمكن اعتبار المادة 103410 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة سندا قانونيا لتدخل الإدارة المشرفة على السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة والتشطيب تلقائيا على أي تقييد تم بعد الحكم بفتح المسطر اتجاه المرافعة المدنية؟

وفي إطار الحديث عن تاريخ تقييد الضمانات العينية وعلاقته بالمساطر الجماعية، يتور إشكال آخر حول إذا ما تم تقييد الوعد بالرهن قبل الحكم بفتح المسطرة، فهل يمكن تقييد هذا الرهن موضوع الوعد بعد صدور الحكم بفتح المسطرة؟

دليل الأنستراال النموذجي أشار إلى أن التسجيل المسبق لا يحتج به إذا ما تعرض المدين للتسوية1035.

أما المشرع المغربي لم يجب عن هذا الإشكال بشكل صريح، لكن بالرجوع للمادة 699 من مدونة التجارة تأكد أنه لا يمكن تقييد الرهن بعد حكم فتح المسطرة، لكن وحسب المادة 18 من القانون رقم 21.18 والمادة 6 من المرسوم التطبيقي لنفس القانون فبتحويل الإشعار بتقييد الوعد بالرهن إلى إشعار بتقييد الرهن فالدائن المرتهن يأخذ رتبته من تاريخ تقييد الوعد بالرهن، أي يعتبر الرهن وكأنه قد تم إنشاؤه من تاريخ تقييد الوعد بالرهن، أي هنا نتحدث عن تحويل للتقييد وليس تقييد جديدا، إذا فبناء على ذلك وإجابة عن التساؤل المطروح، ففي اعتقادي أنه يمكن تقييد الرهن ولو بعد صدور الحكم بفتح المساطر الجماعية مادام أن هذا الرهن كان موضوعا لوعده وتم تقييد هذا الوعد قبل صدور حكم فتح المسطرة.

ومن الباحثين1036 من خالفني الرأي مؤكدا بكون أن الذي يؤخذ به هو تاريخ العقد الموثق الذي يؤسس الضمان، بغض النظر عن تاريخ تقديم الوعد، أي إذا لم يتم تأسيس الرهن بشكل فعلي إلا بعد تاريخ التوقف عن الدفع، فالرهن هنا يكون باطلا، وبالتالي لا يعتد بتاريخ تقييد الوعد بالرهن.

اتفق مع الباحث في كون أنه إذا تم تأسيس الرهن بعد تاريخ التوقف عن الدفع فهو يخضع للبطلان الجوازي إذا لم يتم تأسيسه قبل أو بالتزامن مع نشوء الدين المضمون، لكن إذا ما تم تأسيسها قبل هذا التاريخ وسبق أيضا أن كان موضوع وعد برهن تم تقييده، ففي اعتقادي أنه ولو صدر الحكم قبل تقييد هذا الرهن فيمكن مع ذلك تحويل تقييد الوعد بالرهن إلى تقييد للرهن ما دام أن الدائن هنا سيأخذ رتبته من تاريخ تقييد الوعد.

1034 عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 14 من القانون السالف الذكر رقم 21.18، تقوم الإدارة المشرفة على "تنص المادة 10 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 21.18 على تدبير السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة بإجراء كل تقييد تعديلي أو تشطيب بناء على مقرر قضائي نهائي، وتحفظ الإدارة السالفة الذكر بنسخ من المقررات القضائية التي تم على أساسها إجراء العمليات المذكورة؛"

مرسوم رقم 2.19.327 صادر في 9 صفر 1441 (8 أكتوبر 2019) (بتطبيق القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، الجريدة الرسمية عدد 6832 بتاريخ 23 ربيع الأول 1441 ص. 10806، (نوفمبر 2019)

1035 UNITED NATIONS COMMISSION ON INTERNATIONAL TRADE LAW, UNCITRAL Practice Guide to the Model Law on Secured transactions, UNITED NATION, Vienne, 2020, P 136.

قانون الأنستراال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، هو قانون صادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة، ويتضمن مجموعة من الأحكام النموذجية المتعلقة بالضمانات المنقولة أو المعاملات المضمونة، سواء فيما يتعلق بتنظيمها أو تقييدها بالسجلات المعدة لذلك أو غيره من أحكام المعاملات المضمونة، والتي تهدف من خلالها إلى توحيد أو تقريب الأحكام المنظمة لهذه الضمانات بين مختلف الدول.

للتوسع حول هذا القانون وأهدافه وطريقة إعداده أو للاطلاع عليه يمكن زيارة الموقع الرسمي التالي:

https://uncitral.un.org/ar/texts/securityinterests/modellaw/secured_transactions.

1036.عبد العزيز مرشيد، الضمانات المنقولة والتجديدات الطارئة عليها وفق القانون 21.18، مرجع سابق، ص 119 و120

المحور الثاني: حجية الضمانات المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المقاول

أشار تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية 1037 أن القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة هو قانون مكمل للكتاب الخامس من مدونة التجارة، لكن وباستقراء هذا القانون ومرسومه التطبيقي نجد أنهما لم يشيرا البتة لمساطر صعوبات المقاول، أو لوضعية الضمانات خلال هذه المساطر.

وهو نفس ما حدث مع المشرع الفرنسي، حيث إن اللجنة التي كانت مكلفة بإعداد مرسوم 23 مارس 2006 كانت قد اقترحت اعتبار الباب الرابع من القانون المدني قابلاً للتطبيق حتى في حالة فتح مساطر صعوبات المقاول، باستثناء إذا ما نص القانون صراحة على ذلك، لكن وبعد صدور المرسوم السالف الذكر لم يتضمن هذا الاقتراح، بل تبني توجهها معاكساً بمقتضى المادة 2287 من القانون المدني الفرنسي 1038، والتي نصت على أن أحكام الكتاب الرابع، والمتعلق بالضمانات، تستثنى في حالة خضوع المدين لمساطر صعوبات المقاول، بحيث يصبح الدائنون المستفيدين من أحكام الكتاب الرابع خاضعين للمساطر الجماعية في هذه الحالة 1039.

وفي المقابل نجد المشرع المصري الذي تبني توجهها معاكساً لكل من المشرع المغربي والفرنسي، حيث تنص المادة 20 من القانون رقم 115 بشأن تنظيم الضمانات المنقولة لسنة 2015 على أنه " حالة إشهار إفلاس المدين أو إعلان إعساره أو اتخاذ إجراءات التصفية، لا تدخل المنقولات المشهورة في السجل في أموال التفليسة ولا في الضمان العام للدائنين، بشرط أن تكون هذه المنقولات مشهورة قبل البدء في اتخاذ إجراءات الإفلاس أو الإعسار أو التصفية .

وفي الحالات المشار إليها بالفقرة السابقة يجب على الدائنين المشهورة حقوقهم وفقاً لأحكام هذا القانون اتخاذ إجراءات بيع هذه المنقولات وفقاً للطريقة المحددة بعقد الضمان واستيفاء حقوقهم المضمونة بهذه المنقولات وذلك خلال عام على الأكثر من تاريخ إشهار الإفلاس أو إعلان الإعسار أو اتخاذ إجراءات التصفية وبمراعاة مقابل تعجيل السداد المحدد بعقد الضمان، وترد إلى مقدم الضمان أو المدين بحسب الأحوال أي فوائض من حصيلة بيع المنقولات تزيد على الوفاء بما مستحق لهؤلاء الدائنين" 1040.

وهذا التوجه في اعتقادي فيه حماية كبيرة للدائنين، ومن شأنه إرجاع الثقة التي تم افتقادها إذا ما تم تطبيقه بالمغرب، خاصة بعد النتائج السلبية التي خلفها القانون رقم 73.17 والانتقادات التي تعرض لها نتيجة لقصور الحماية التي يوفرها للدائنين 1041، وبذلك فإن جعل الدائن صاحب الضمانة في مأمن من آثار فتح مساطر صعوبات المقاول، وذلك باستثناء العين موضوع ضمانه من مساطر المعالجة، أي عدم مواجهته بقاعدة وقف المتابعات الفردية أو منح الأفضلية للدائنين اللاحقين، من شأنه تشجيع

1037 تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول مشروع القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، عن الدورة الاستثنائية التي عقدت خلال السنة التشريعية الثالثة (2019) (من الولاية التشريعية العاشرة، ص 7

1038: جاء الصيغة الرسمية للمقتضى أعلاه على الشكل التالي

« Les dispositions du présent livre ne font pas obstacle à l'application des règles prévues en cas d'ouverture d'une procédure de sauvegarde, de redressement judiciaire ou de liquidation judiciaire ou encore en cas d'ouverture d'une procédure de traitement des situations de surendettement des particuliers ».

1039 **Baron Clémence**, Le sort des créanciers munis de suretés après la réforme des procédures collectives et la réforme des droits du suretés, Magistère de juriste d'affaires, Université Paris 2 Panthéon Assas, mai 2006, p 47.

1040 المادة 20 من القانون رقم 115 لسنة 2015 بشأن تنظيم الضمانات المنقولة المصري الصادر بتاريخ 14-11-2015، الجريدة الرسمية عدد 46 مكرر (أ في 16 نوفمبر سنة 2015.

1041 المتخصصة في المعلومات الاقتصادية والائتمان بالمغرب أن عدد المقاولات المتعثرة بلغ 12397 مقالة خلال سنة 2022، وأن مسطرة Inforisk أظهرت دراسة أعدتها شركة الإنقاذ لم تمثل سوى 0.25% من حالات التعثر في حين لم تتجاوز النسبة القضائية 0.06%، مقابل 99.69% من الحالات التي انتهت إلى التصفية القضائية أو الحل أو التشطيط أو التوقف عن النشاط، وهذا مؤشر على أن آليات الإنقاذ والوقاية ورغم مستجدات القانون رقم 73.17 لا تزال محدودة الأثر في الواقع العملي، حيث يظل إنهاء نشاط المقاول هو المأل غالب في أغلب حالات التعثر.

Etude Inforisk sur les défaillances des entreprises au Maroc, 2022.

الدائنين لمنح الائتمان خاصة وأن التوجه الذي يتبناه المشرع حاليا والمتمثل في إعطاء الأولوية للمقاول واستمراريتها ولو على حساب الدائنين لم يؤتي بؤكله.

والمشرع المصري تبني نفس توجه قانون الاونسترال النموذجي، حيث يؤكد هذا الأخير في مادته 35 على أن " الحق الضماني الذي يكون نافذا اتجاه الأطراف الثالثة بمقتضى هذا القانون وقت بدأ إجراءات الإعسار المتعلقة بالمدين يظل نافذا اتجاه تلك الأطراف ويحتفظ بما كان له من أولوية قبل بدء إجراءات الإعسار" 1042، فالملاحظ من هذه المادة أن الضمانة التي يتم تقييدها واكتسبت حجيتها اتجاه الغير تظل نافذة اتجاه هذا الغير ويمكن الاحتجاج بها ولو تم فتح مساطر صعوبات المقاول.

وفي المقابل نجد المشرع المغربي تبني هذا التوجه بشكل ضيق جدا، فيما يتعلق بامتياز بائع الأصل التجاري، حيث تنص المادة 92 من مدونة التجارة في فقرتها الثالثة على أنه " يحتج بالتقييد في مواجهة التسوية القضائية والتصفية القضائية للمشتري"، وبذلك فبائع الأصل التجاري الذي عمد إلى تقييد امتيازاه في أجل المحدد في نفس المادة أعلاه، لا يمكن مواجهته بأحكام القانون رقم 73.17 المتعلق بمساطر صعوبات المقاول من وقف المتابعات الفردية وغيرها.

فإذا كانت الضمانات التقليدية في التشريع المغربي لا يحتج بها بعد الحكم بفتح مساطر المعالجة، ونظرا لقلة فاعلية هذه الأخيرة بعد صدور الحكم بفتح المسطرة كما تبين معنا أعلاه، فإن مؤسسات الائتمان ضغطت على التشريعات لإقرار آليات جديدة للائتمان، وأهمها شرط الاحتفاظ بالملكية وعقد التمويل بالإيجار وحوالة الديون المهنية 1043، فهذه العمليات والتي تدخل في حكم الضمانات المنقولة 1044 تقوم على استخدام الملكية كضمان، فمثلا البيع بشرط الاحتفاظ بالملكية يبقى معه البائع محتفظا بملكية المبيع إلى غاية استيفاء كامل الثمن 1045.

وأهم ميزة يوفرها البيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية 1046 هو أنه يمكن الاحتجاج بشرط الاحتفاظ بالملكية موضوعه اتجاه مساطر صعوبات المقاول على اعتبار أن العين محل العقد لازالت في ملكية البائع، وبذلك لا يمكن إدراجها ضمن الضمان العام للدائنين،

1042: جاء الصيغة الإنجليزية من المقتضى المذكور على الشكل التالي

« A security right that is effective against third parties under this Law at the time of the commencement of insolvency proceedings in respect of the grantor remains effective against third parties and retains the priority it had before the commencement of the insolvency proceedings, unless another claim has priority pursuant to [the insolvency law to be specified by the enacting State] ».

1043 للتوسع أكثر في موضوع حوالة الديون المهنية يمكن مراجعة: يسين امساعف، حوالة الديون المهنية كتنقية حديثة للائتمان البنكي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، طبعة 2019.

1044 خلافا للمشرع المغربي الذي اعتبر البيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية من العمليات التي تدخل في حكم الضمانات المنقولة، نجد المشرع الفرنسي قد صنف هذا النوع من البيوع ضمن الضمانات (قد تكون عقارية أو منقولة)، حيث نظمها في الكتاب الرابع من القانون المدني المتعلق بالضمانات العينية، وخصص له المواد من 2367 إلى 2372 من نفس القانون.

1045 عبد الرحمان الشرقاوي، نظرات في القانون نحو مفهوم جديد للقانون المدني، الجزء الأول، مطبعة الأمانة، الرباط، 2023، الطبعة الأولى، ص 109.

1046: جدير بالإشارة أن هذا النوع من البيوع والقائم على الاحتفاظ بالملكية يهم المنقولات فقط، وذلك حسب رأي مجموعة من الباحثين، منهم على سبيل المثال لا الحصر

- يوسف حمومي، الوافي في شرح قانون الضمانات المغربي -دراسة تحليلية في الضمانات العينية والشخصية-، الجزء الثاني، مكتبة ووراقة زاكيوي إخوان مكناس

طبعة 2026، ص 164

- ص 112؛، مرجع سابق، عبد الرحمان الشرقاوي، نظرات في القانون نحو مفهوم جديد للقانون المدني، الجزء الأول

- محمد العلواني، حمزة عبد المهيمن، إصلاح نظام الضمانات المنقولة: الفرصة الضائعة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 2023، ص 34؛

- وزير العدل في إطار كلمة ألقاها بمناسبة تقديم مشروع قانون الضمانات المنقولة رقم 21.18، تم إيرادها في تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب

حول مشروع القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، عن الدورة الاستثنائية التي عقدت خلال السنة التشريعية الثالثة (2019 (من الولاية التشريعية العاشرة، ص 17

ومن باب الأمانة العلمية فلا بد من الإشارة لأنه مقابل هذا التوجه أعلاه هناك من الباحثين من يقول بأن البيع بشرط الاحتفاظ بالملكية قد يهم حتى العقارات، ومن بين من يتبنى

هذا التوجه نجد

- مصطفى بونجة، السجل الإلكتروني للضمانات ووكيل الضمانات، قراءة في القانون 21.18 والتشريعات المقارنة، مداخلة في إطار ندوة علمية في موضوع: نظام

الضمانات المنقولة بين الثابت والمتغير، المنظمة من قبل هيئة المحامين لدى محاكم الاستئناف بأكادير وكلميم والعيون، يوم 02-07-2021

فالبائع في هذا النوع من البيوع يحفظ حقه في استرداد الأموال المحتفظ بملكيتها متى كان المدين المشتري عليه، موضوع حكم قضى في مواجهته بالتصفية أو التسوية القضائية¹⁰⁴⁷.

وبالإضافة إلى كل ذلك، تبرز أهمية الشرط الضماني الذي يتضمنه هذا العقد خاصة عند صدور الحكم بفتح مساطر صعوبات المقاول، لكون هذه الضمانة تمنح حق التفرد وليس الأفضلية فقط¹⁰⁴⁸.

كما يجعل شرط الاحتفاظ بالملكية وضع الدائن المستفيد من هذا الشرط آمنا مقارنة مع باقي الدائنين¹⁰⁴⁹، وتوجه المشرع المغربي يوافق نظيره الفرنسي الذي بدوره مكن الدائن البائع حالة فتح مساطر المعالجة في مواجهة المدين من استرداد المنقول المبيع إذا لم يستوفي حقه في الثمن¹⁰⁵⁰، لكن من الباحثين¹⁰⁵¹ من انتقد هذا الوضع مؤكدا أن هذا التفضيل يؤدي لعدم المساواة بين الدائنين، لكن في اعتقادي أنه في نظام الضمانات لا نتحدث عن المساواة بين الدائنين، فهذا النظام خلق في الأصل لتفضيل بعض الدائنين عن الباقي، والهدف منه إعطاء الأفضلية لأصحاب الضمانات على الدائنين العاديين بل وأن أصحاب الضمانات تختلف مراكزهم بحسب قوة الضمانة التي معهم.

وللاحتجاج بهذا الشرط، والمتمثل في الاحتفاظ بالملكية، لا بد أن يكون قد تم تقييده بالسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة¹⁰⁵² حسب الفقرة الثالثة من الفصل 21-618 من ظهير الالتزامات والعقود.

وخلافا للرهون والامتيازات والتي لا يمكن تقييدها بعد الحكم بفتح مساطر المعالجة فإنه لا يوجد أي مقتضى يمنع من تقييد هذا النوع من الضمانات ولو بعد صدور الحكم.

وإلى جانب البيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية، نجد الائتمان الإيجاري¹⁰⁵³ الذي بدوره يقوم على فكرة التمويل المضمون بالاحتفاظ بالملكية، وبذلك فهذا العقد بدوره يحمي الدائن أو مؤسسة الائتمان الإيجاري أو المؤجر في حالة فتح مساطر معالجة صعوبات المقاول في مواجهة المستأجر.

1047. جواد الدهي، شرط الاحتفاظ بالملكية في مساطر معالجة صعوبات المقاول-دراسة مقارنة-، دار الأفاق المغربية، طبعة 2014، ص 7

1048 Mindy Bokobza, Les suretés réelles face aux procédures collectives, Mémoire présenté en vue de l'obtention de master, Université paris 1 panthéon sorbonne, école de management de la sorbonne u fr 06-gestion, juin 2022, P 7.

1049. الحسين حدادي، آمال العثماني، وضعية الضمانات المنقولة في مساطر صعوبات المقاول، مرجع سابق، ص 232

1050. محمد العلواني، نظام الضمانات في القانون المدني الفرنسي، مطبعة جزيرة التكنولوجيا، الطبعة الأولى 2024، ص 88

1051 Mindy Bokobza, op.cit, p 8.

1052. ولعل اشتراط المشرع لقيود هذا النوع من البيوع في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة من موجبات القول إن هذا البيع يهتم فقط بالمنقولات دون العقارات

1053 يمكن تعريف الائتمان الإيجاري أيضا بكونه عمليات الإيجار التي تخول المستأجر حق خيار اقتناء العين المؤجرة، سواء تعلق الأمر بمنقولات أو عقارات، أو بأصول تجارية أو أحد عناصرها المعنوية، يوسف حمومي، الوسيط في القانون البنكي المغربي، مطبعة زاكوي اخوان، مكناس، 2022، الطبعة الأولى، ص 29

فالاحتفاظ بالملكية في هذا العقد بدوره يحمي المؤجر من مخاطر إعسار المستأجر، والتقييد 1054 هو ما يوفر هذه الحماية للدائن المؤجر، حيث إذا لم يتم شهر أو تقييد هذا العقد فلا يستطيع استرداد المال المؤجر حالة فتح مساطر المعالجة 1055.

كما يجنب الشركة المؤجرة الدخول في نزاعات مع دائني المستفيد، حيث يتم استبعاد المال من التنفيذ الجبري عليه حالة إعساره ما دام لا يدخل ضمن ممتلكات المدين ويظل مملوكا لشركة الائتمان الإيجاري طول مدة العقد إلى غاية ممارسة المستأجر لحقه في خيار الشراء 1056.

كما يمكن عقد الائتمان الإيجاري بدوره مؤسسات الائتمان 1057 من المطالبة بالاستحقاق حالة فتح مساطر المعالجة في حق المكثري 1058، وهذا ما يسمى بحق الاسترداد 1059، لكن هذا الأخير يصطدم بمبدأ مواصلة العقود الجارية 1060 حالة تخلف المستأجر عن الوفاء بالمستحقات المترتبة عليه، أي أنه حالة اختيار السنديك لمواصلة العقد فليس للمكثري إيقاف عملية تنفيذ العقد 1061.

1054 فرغم ورود عبارة الائتمان الإيجاري، إن السجل الذي يقيد به عقد الائتمان الإيجاري يختلف بحسب طبيعة العين موضوع الإيجار هل هي منقول أم عقار أم أصل تجاري عامة وغير محددة في المادة 12 من القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، التي تحدد العمليات الخاضعة للتقييد في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، إلا أنه من البديهي أن المقصود بها هو الائتمان الإيجاري الوارد على منقول، وليس على العقار، فبالرجوع للمادة 441 من مدونة التجارة نجدها تنص على خضوع الائتمان الإيجاري العقاري للتقييد في السجل العقاري، وذلك عكس الائتمان الإيجاري المنقول والذي وحسب المادة 436 من مدونة التجارة يخضع للتقييد في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة.

وتكمن الغاية من شهر هذا العقد في كون أن هذا الأخير يؤدي لإيهام الغير بكون المال المستأجر في ملكية المستأجر، وللوقاية من ذلك ثم إلزام مؤسسات الائتمان الإيجاري بتقييد هذا العقد بالسجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، كلما تعلق الأمر بمال منقول.

لكن قد يتساءل البعض حول عمليا الائتمان الإيجاري للأصول التجارية والسجل الذي تقيده فيه؟ على اعتبار أن المادة 436 من مدونة التجارة تتحدث عن المنقولات والمادة 441 من نفس المدونة تتحدث عن العقارات ومقابل ذلك نجد المادة 4 من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها تضيف إلى جانب كل من المنقول والعقار، الأصل التجاري.

فرغم أن المادة 436 من مدونة التجارة لم تشر صراحة للأصل التجاري، لكن هذا الأخير وحسب المادة 79 من مدونة التجارة فهو مال منقول، وبذلك فهو أيضا معني بهذه المادة، أي أن الائتمان الإيجاري للأصل التجاري بدوره يخضع للتقييد في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة.

1055 هشام بن الشيخ، عقد الاعتماد الإيجاري للأموال غير المنقولة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الموسم الجامعي 2018، ص 105.

1056 يوسف حمومي، الوافي في شرح قانون الضمانات المغربي -دراسة تحليلية في الضمانات العينية والشخصية-، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 168 و 169.

1057 جدير بالإشارة أن المشرع المغربي خول مؤسسات الائتمان وحدها ممارسة نشاط المؤجر في عمليات الائتمان الإيجاري أي شراء الأصول الإنتاجية من المورد والقيام بتأجيرها بعد الحصول على ترخيص من والي بنك المغرب، يوسف حمومي، الوافي في شرح قانون الضمانات المغربي -دراسة تحليلية في الضمانات العينية والشخصية-، الجزء الأول، مكتبة وورافة زاكيوي إخوان مكناس، طبعة 2026، ص 91 و 92.

1058 بلال الشيوحة، تأثير مساطر صعوبات المفاولة على نظام الضمانات في ضوء مستجدات القانون 73.17، مرجع سابق، ص 41.

1059 جدير بالإشارة أن حق الاسترداد لا يشمل المنقولات فقط كما قد يفهم من مواد الباب التاسع من القسم السادس من الكتاب الخامس من مدونة التجارة والمنظم للاسترداد والتي خصت بالذكر المنقولات والبضائع، بل يشمل حتى العقار؛

- أحمد شكري السباعي، مرجع سابق، ص 267 وما بعدها؛

- هشام المومني، الوضعية القانونية للعقار خلال مساطر المعالجة من صعوبات المفاولة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2021/2020، ص 157.

1060 فالأصل هو استمرارية العقود الجارية قبل فتح مسطرة التسوية القضائية، ولا يمكن فسخ هذه العقود إلا إذا عبر السنديك صراحة عن رغبته في عدم مواصلة العقد أو لم يجب عن الإنذار الموجه إليه ومرور المدة المحددة قانونا، وهذا الأمر ينطبق حتى على عقد الائتمان الإيجاري حسب قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء رقم 1131 الصادر بتاريخ 10/03/2020، في الملف رقم 5785/8301/2019، قرار غير منشور، أشار إليه: إسماعيل الداني، اضطراب نظرية العقد في مساطر صعوبات المفاولة، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة المولى إسماعيل مكناس، الكلية متعددة التخصصات، السنة الجامعية 2021/2022، ص 42.

1061 بلال الشيوحة، تأثير مساطر صعوبات المفاولة على نظام الضمانات في ضوء مستجدات القانون 73.17، مرجع سابق، ص 41.

حيث إن الدفع بعدم التنفيذ للحكم بالفسخ لم يعد له مفعول عند صدور الحكم بفتح مساطر المعالجة، حيث هذا الحكم يمنع الدائنين، ومن ضمنهم المستأجر في عقد الائتمان الإيجاري، الذين نشأت ديونهم قبل الحكم بفتح المساطر الجماعية من استصدار حكم بالفسخ لعدم الأداء¹⁰⁶².

وهو ما يؤكد قرار للمحكمة الاستئنافية التجارية بالدار البيضاء صادر سنة 2020 بأنه "لما كانت صياغة المادة 686 من مدونة التجارة جاءت عامة... فإن أثرها ينسحب أيضا على منقولات الطاعنة التي وقع استرجاعها تنفيذا للأوامر الاستعجالية التي قضت بفسخ عقود الائتمان الإيجاري المبرمة بينها وبين المرافعة"¹⁰⁶³.

لكن هذا المنع - أي المنع من فسخ الكراء أو من استصدار حكم بعدم الأداء - يسري فقط بعد صدور حكم فتح مسطرة التسوية القضائية، أي أنه إذا ما تم فتح المسطرة بعد رفع المكري لدعوى الأداء والفسخ فإن هذه الدعوى تبقى صحيحة، ولا يمكن للمكثري الدفع بمقتضيات المادة 653 من مدونة التجارة¹⁰⁶⁴.

فالميزات التي توفرها الضمانات القائمة على شرط الاحتفاظ بالملكية عند الحكم بفتح مساطر صعوبات المقاول، دفعت بأحد الباحثين¹⁰⁶⁵ للقول - وعن حق - بأن ضمانات الاحتفاظ بالملكية تعتبر من الضمانات المقاومة للمساطر الجماعية.

وختاما، فإن ما يعاب على المشرع المغربي هو عدم تحديده لوضعية حقوق الدائنين أصحاب الضمانات العينية في حالة خضوع مدينهم لمساطر صعوبات المقاول، مما أدى بالمقتضيات التي تم تقريرها في القانون رقم 21.18 والخاصة بحماية الدائنين، تصبح منعدمة حالة خضوع مدينهم للمساطر الجماعية.

فالضمانات إذا كانت ذات فاعلية ملموسة في منح الائتمان، فإن هذه الفاعلية تقل وتتأثر إذا ما كانت المقاول تعاني من صعوبات، حيث إن مقتضيات القانون 73.17 المتعلق بمساطر صعوبات المقاول، والمتمثلة في حق أسبقية الديون الناشئة بعد حكم فتح المسطرة ومبدأ وقف المتابعات الفردية، تطبق بالأولوية على المقتضيات المتعلقة بالتقييدات للرهن لدى المحافظة العقارية¹⁰⁶⁶، وعلى القانون رقم 21.18 والذي لا يطبق إلا في الحياة العادية للمقاول، فبمجرد صدور حكم فتح إحدى المساطر الجماعية فلا تصبح لدى الضمانات والمقتضيات الحمائية التي جاء بها القانون رقم 21.18 أي فاعلية.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن تقييد الضمانات العينية يشكل شرطا أساسيا لاكتسابها الحجية في مواجهة الغير وتمكين الدائن من الاستفادة من الامتيازات التي يقررها القانون، غير أن هذه الحماية تتراجع بشكل ملحوظ بمجرد فتح مساطر صعوبات المقاول، حيث تتقدم مقتضيات الكتاب الخامس من مدونة التجارة، ولاسيما قواعد وقف المتابعات الفردية وأولوية الديون الناشئة بعد فتح المسطرة، على القواعد المنظمة للضمانات العينية، مما يحد من فعاليتها العملية في حماية الدائنين. كما أبانت الدراسة أن المشرع المغربي سعى إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الدائنين وضرورة إنقاذ المقاول، غير أن هذا التوازن مال في كثير من الحالات إلى ترجيح استمرارية المقاول، وهو ما انعكس على المركز القانوني للدائنين أصحاب الضمانات العينية، وأثر في الثقة التي يفترض أن يوفرها نظام الضمانات باعتباره أحد أهم مقومات الائتمان والاستثمار.

1062 إسماعيل الداني، اضطراب نظرية العقد في مساطر صعوبات المقاول، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة المولى إسماعيل مكناس، الكلية متعددة التخصصات، السنة الجامعية 2021/2022، ص 42.

1063 قرار رقم 2234، صادر بتاريخ 06/10/2020 في الملف رقم 5763/8301/2019، قرار غير منشور أشار إليه: إسماعيل الداني، اضطراب نظرية العقد في مساطر صعوبات المقاول، مرجع سابق، ص 45.

1064 قرار صادر عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء رقم 806 صادر بتاريخ 01/02/2023، ملف عدد 3332/8206/2022، غير منشور.

1065 Arthur Bertin, les suretés résistantes à la procédure collective en droit français, article publié dans international IMODIVE les Editions, p 139.

1066 أمل ملاحي، دور مؤسسة الرهن الرسمي في حماية الائتمان والحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني، مؤلف جماعي بعنوان مدونة الحقوق العينية بعد 10 سنوات من التطبيق: الإشكالات والاقتراحات، مطبعة الأمنية، الرباط، 2023، الطبعة الأولى، ص 219.

ومن خلال المقارنة مع بعض التشريعات المقارنة، ولاسيما القانون المصري وقانون الأونسيتال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، تبين وجود توجهات تشريعية تمنح الضمانات المقيدة حماية أكبر في مواجهة إجراءات الإعسار، بما يساهم في تعزيز الأمن القانوني للانتماء دون أن يحول بالضرورة دون تحقيق أهداف مساطر المعالجة.

وانطلاقاً من ذلك، يبدو من الملائم إعادة النظر في بعض مقتضيات المنظمة للعلاقة بين نظام الضمانات العينية ومساطر صعوبات المقاول، بما يحقق توازناً أكثر دقة بين متطلبات إنقاذ المقاول من جهة، وضمان استقرار المعاملات الائتمانية وحماية الدائنين من جهة أخرى، وذلك من خلال إقرار قواعد أكثر وضوحاً بشأن وضعية الضمانات المقيدة وآثارها بعد فتح المسطرة، بما يعزز الثقة في منظومة الائتمان ويرفع من نجاعة الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، وبناء عليه أقترح أن يتم:

- إعادة النظر في مقتضيات المنظمة للعلاقة بين نظام الضمانات العينية ومساطر صعوبات المقاول، بما يضمن تحقيق توازن حقيقي بين حماية الدائنين وضمان استمرارية المقاول؛
- التنصيص صراحة على الوضعية القانونية للضمانات العينية المقيدة قبل فتح مساطر صعوبات المقاول، وتحديد مدى استمرار آثارها وحجيتها خلال مختلف مراحل المسطرة، تفادياً لاختلاف التفسيرات؛
- مراجعة نظام أولوية الديون الناشئة بعد حكم فتح المسطرة بما لا يؤدي إلى إفراغ الضمانات العينية من مضمونها، مع الحفاظ في الوقت ذاته على متطلبات إنقاذ المقاول؛
- استلزام بعض الحلول التي اعتمدها التشريعات المقارنة، لاسيما فيما يتعلق بضمان استمرار نفاذ الضمانات المقيدة قبل فتح المسطرة، مع مراعاة خصوصية التشريع المغربي؛
- تفعيل الربط الإلكتروني بين المحاكم والسجل التجاري والسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة والمحافظات العقارية، بما يسمح بالإشعار الفوري بحكم فتح المسطرة ويحول دون إجراء أي تقييد مخالف للمقتضيات القانونية؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف السجلات القانونية الخاصة بالضمانات، بما يحقق الأمن القانوني ويضمن سرعة تداول المعلومات المتعلقة بالمقاولات الخاضعة لمساطر صعوبات المقاول؛
- تشجيع الاجتهاد القضائي على إرساء مبادئ تحقق التوازن بين مصلحة الدائنين ومتطلبات إنقاذ المقاول، في انتظار تدخل تشريعي أكثر وضوحاً.

❖ قائمة المراجع:

- **الكتب:**
- محمد لفروجي، صعوبات المقاول والمساطر القضائية الكفيلة بمعالجتها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، فبراير، الطبعة الأولى 2000.
- محمد لفروجي، وضعية الدائنين في مساطر صعوبات المقاول، دراسة تحليلية نقدية في ضوء القانون المغربي والقانون المقارن، دراسات قانونية معمقة، العدد 3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 2006.
- أحمد شكري السباعي، الوسيط في مساطر الوقاية من الصعوبات التي تعترض المقاول ومساطر معالجتها، الجزء الثالث، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، الطبعة الثانية 2009.
- جواد الدهي، شرط الاحتفاظ بالملكية في مساطر معالجة صعوبات المقاول-دراسة مقارنة-، دار الأفاق المغربية، طبعة 2014.
- عبد الرحمان الشرقاوي، نظرات في القانون نحو مفهوم جديد للقانون المدني، الجزء الأول، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2023.

- عبد الرحيم شميعة، شرح أحكام نظام مساطر معالجة صعوبات المقاول في ضوء القانون رقم 73.17، مطبعة مكتبة سجلماسة مكناس، الطبعة الأولى 2018،
- علال فالي، مساطر معالجة صعوبات المقاول، مطبعة الأمنية الرباط، الطبعة الرابعة 2025.
- محمد العلواني، حمزة عبد المهيمن، إصلاح نظام الضمانات المنقولة: الفرصة الضائعة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 2023.
- محمد العلواني، نظام الضمانات في القانون المدني الفرنسي، مطبعة جزيرة التكنولوجيا، الطبعة الأولى 2024.
- يسين امساعف، حوالة الديون المهنية كتقنية حديثة للانتماء البنكي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، طبعة 2019.
- يوسف حمومي، الوافي في شرح قانون الضمانات المغربي -دراسة تحليلية في الضمانات العينية والشخصية-، الجزء الأول، مكتبة ووراقة زاكيوي إخوان مكناس، طبعة 2026.
- يوسف حمومي، الوافي في شرح قانون الضمانات المغربي -دراسة تحليلية في الضمانات العينية والشخصية-، الجزء الثاني، مكتبة ووراقة زاكيوي إخوان مكناس، طبعة 2026.
- يوسف حمومي، الوسيط في القانون البنكي المغربي، مطبعة زاكيوي إخوان، مكناس، الطبعة الأولى 2022.
- الأطاريح الجامعية:
- هشام المومني، الوضعية القانونية للعقار خلال مساطر المعالجة من صعوبات المقاول، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2020/2021.
- الرسائل الجامعية:
- إسماعيل الداني، اضطراب نظرية العقد في مساطر صعوبات المقاول، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة المولى إسماعيل مكناس، الكلية متعددة التخصصات، السنة الجامعية 2021/2022.
- بلال الشيوقة، تأثير مساطر صعوبات المقاول على نظام الضمانات في ضوء مستجدات القانون 73.17، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان، الموسم الجامعي 2019/2020.
- عادل فخوري، تأثير مساطر صعوبات المقاول على الضمانات البنكية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، الموسم الجامعي 2010/2011.
- عبد العزيز مرشيد، الضمانات المنقولة والتجديدات الطارئة عليها وفق القانون 21.18، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، الموسم الجامعي 2020/2021.
- المقالات العلمية:
- أمل ملاحي، دور مؤسسة الرهن الرسمي في حماية الائتمان والحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني، مؤلف جماعي بعنوان مدونة الحقوق العينية بعد 10 سنوات من التطبيق: الإشكالات والاقتراحات، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2023.
- الحسين حداوي، آمال العثماني، وضعية الضمانات المنقولة في مساطر صعوبات المقاول، مجلة المهن القانونية والقضائية، سلسلة قانون الأعمال والممارسة القضائية 16/15، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2023.
- عبد السلام الوهابي، عقد الائتمان الإيجاري للمنفول في القانون المغربي، مجلة الندوة، العدد 16، 2002.
- المداخلات العلمية:

- مصطفى بونجة، السجل الإلكتروني للضمانات ووكيل الضمانات، قراءة في القانون 21.18 والتشريعات المقارنة، مداخلة في إطار ندوة علمية في موضوع: نظام الضمانات المنقولة بين الثابت والمتغير، المنظمة من قبل هيئة المحامين لدى محاكم الاستئناف بأكادير وكلميم والعيون، يوم 02-07-2021.

التقارير:

- البحث الوطني حول المقاولات الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019، منشور بموقع المندوبية السامية للتخطيط على الرابط التالي: <https://hcp.ma>.

- التقرير السنوي الصادر عن المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة لسنتي 2021-2022، الصادر سنة 2023، والمنشور في موقع المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على الرابط التالي: <https://omtpme.ma/ar>.

- تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول مشروع القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، عن الدورة الاستثنائية التي عقدت خلال السنة التشريعية الثالثة (2019) من الولاية التشريعية العاشرة.

مراجع باللغة الفرنسية:

- **Arthur Bertin**, les suretés résistantes à la procédure collective en droit français, article publié dans international IMODIVE les Editions.

- **Baron Clémence**, Le sort des créanciers munis de suretés après la réforme des procédures collectives et la réforme des droits du suretés, Magistère de juriste d'affaires, Université Paris 2 Panthéon Assas, mai 2006.

- **Mindy Bokobza**, Les suretés réelles face aux procédures collectives, Mémoire présenté en vue de l'obtention de master, Université paris 1 panthéon sorbonne, école de management de la sorbonne u fr 06-gestion, juin 2022.

- **Etude Inforisk** sur les défaillances des entreprises au Maroc, 2022.

مراجع باللغة الانجليزية:

- **UNITED NATIONS COMMISSION ON INTERNATIONAL TRAD LAW**, UNCITRAL Praticce Guide to the Model Law on Secured transactions, UNITED NATION, Vienne, 2020.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقي

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة



قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيلمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شفاء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أخصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسري</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة: فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
	• محاور قانون العقار و التعمير
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقوي إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع